عنوان المداخلة: التنمية المحلية في ضوء الاقتصاد الأخضر: مقاربة قانونية واقتصادية – بلديات ولاية الجلفة أنموذجا–

المحور الأول: استراتيجيات الاقتصاد الأخضر لدعم الجماعات المحلية

المتدخلة الأولى: خالدي صفاء هاجر

الرتبة: أستاذ محاضر أ

البريد الالكتروني:khaldi.safahadjer@univ-ghardaia.edu.dz

الهاتف: 0699883768

قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة غرداية

المخبر: القانون والمجتمع في الفضاء الرقمي

المتدخل الثاني: بوراس صلاح الدين

الرتبة: أستاذ محاضر ب

البريد الالكتروني:bourasse.salaheddine@univ-ghardaia.edu.dz

الهاتف: 0699883765

قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة غرداية

المخبر: القانون والمجتمع في الفضاء الرقمي

ملخص:

يمثل الاقتصاد الأخضر فرصة حقيقية لتحقيق نمو اقتصادي مستدام في بلديات الجلفة، بخلق فرص عمل وتحسين مستوى المعيشة مع الحفاظ على البيئة للأجيال القادمة.

وعليه تقدم هاته الدراسة استراتيجيات الاقتصاد الأخضر كحلول مستدامة لدعم وتنمية الاقتصاد المحلي في بلديات الجلفة التي تواجه تحديات اقتصادية وبيئية، ويبرز البحث إمكانيات الولاية في قطاعات مثل: الفلاحة والطاقات المتجددة والسياحة، ويقترح استراتيجيات للاستفادة منها مع الحفاظ على البيئة، وتشمل هذه الاستراتيجيات تعزيز الزراعة المستدامة والعضوية، تطوير الطاقات المتجددة (خاصة الشمسية)، دعم السياحة البيئية، تطوير الصناعات الحرفية المستدامة، تعزيز إدارة النفايات والاقتصاد الدائري، وبناء القدرات والتعليم الأخضر.

ويؤكد البحث على أهمية تضافر جهود مختلف الفاعلين ومواجهة التحديات المتعلقة بالاستثمار وتغيير العقليات وضمان مشاركة المجتمعات المحلية وتوفير الإطار القانوني الداعم.

Abstract

The green economy represents a real opportunity to achieve sustainable economic growth in the municipalities of Djelfa by creating jobs, improving living standards, and preserving the environment for future generations. Accordingly, this study presents green economy strategies as sustainable solutions to support and develop the local economy in Djelfa municipalities facing economic and environmental challenges. The study highlights the province's potential in agriculture, renewable energy, and tourism and proposes strategies to leverage these potentials while preserving the environment.

These strategies include promoting sustainable and organic agriculture, developing renewable energy (especially solar energy), supporting ecotourism developing sustainable craft industries, enhancing waste management and the circular economy, and building capacity and green education. The study also emphasizes the importance of concerted efforts by various stakeholders to address investment challenges, change mindsets, ensure local community participation, and provide a supportive legal framework.

مقدمة:

تواجه الجماعات المحلية في الجزائر، بما فيها ولاية الجلفة، تحديات اقتصادية واجتماعية وبيئية متزايدة. في ظل هذه التحديات، يبرز مفهوم "الاقتصاد الأخضر" كنموذج تنموي مستدام يهدف إلى تحقيق النمو الاقتصادي والرفاهية الاجتماعية مع الحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية. يركز الاقتصاد الأخضر على القطاعات التي تقلل من المخاطر البيئية وندرة الموارد، وتعزز كفاءة استخدام الطاقة والموارد، وتحد من انبعاثات الكربون والنفايات والتلوث.

يهدف هذا المقال إلى استعراض استراتيجيات الاقتصاد الأخضر التي يمكن أن تساهم في دعم وتنمية الاقتصاد المحلي في ولاية الجلفة، مع الأخذ في الاعتبار الخصائص والموارد المحلية لهذه الولاية.وذلك من خلال طرح الإشكالية التالية: **كيف يمكن للاقتصاد الأخضر الرفع من القدرات الاقتصادية للجماعات المحلية لولاية الجلفة؟**

وللإجابة عن هاته الإشكالية نطرح الخطة التالية:

المبحث الأول: المقصود بالاقتصاد الأخضر و المبادئ والأهداف الأساسية له.

المطلب الأول: تعريف الإقتصاد الأخضر و مجالاته.

المطلب الثاني: المبادئ والأهداف الأساسية للاقتصاد الأخضر.

المبحث الثاني: دور الاقتصاد الأخضر في الرفع من القدرات الاقتصادية لبلديات ولاية الجلفة.

المطلب الأول: نظرة عامة على الإمكانيات والتحديات في ولاية الجلفة.

المطلب الثاني: سبل الرفع من القدرات الاقتصادية لبلديات ولاية الجلفة.

الخاتمة:

المبحث الأول: المقصود بالاقتصاد الأخضر و المبادئ والأهداف الأساسية له.

المطلب الأول: تعريف الإقتصاد الأخضر و مجالاته.

الفرع الأول: المقصود بالاقتصاد الأخضر.

الاقتصاد الأخضر هو ببساطة طريقة جديدة للتفكير في التنمية الاقتصادية، بحيث نحقق النمو وتحسين مستوى المعيشة، من دون الإضرار بالبيئة أو استنزاف الموارد الطبيعية.

بمعنى آخر، هو اقتصاد يحترم الطبيعة، ويخلق فرص عمل، ويهتم بصحة الناس، ويستثمر في مستقبل نظيف وآمن للأجيال القادمة[1].

وتكمن أهمية الاقتصاد الأخضر في كونه يجمع بين حماية البيئة وتحقيق التنمية في نفس الوقت، فهو لا يكتفي بالسعي إلى النمو الاقتصادي، بل يربطه بمسؤولية الحفاظ على الموارد الطبيعية وضمان مستقبل مستدام من خلال تبنّي مشاريع صديقة للبيئة، مثل الإنتاج النظيف وتقليل الانبعاثات الضارة، ويساهم الاقتصاد الأخضر في تقليل التلوث وتحسين جودة الحياة.

كما يُوفر نمط معيشة حضرية أكثر توازنًا واستدامة، ويعزز وسائل تنقل نظيفة وفعالة، إلى جانب ذلك، فهو يُعتبر محركًا فعّالًا للنمو الاقتصادي من خلال:

- خلق فرص عمل خضراء خاصة لفئة الشباب؛
- مكافحة الفقر والتهميش؛
- تعزيز العدالة الاجتماعية والمساواة؛
- الحد من استنزاف الثروات الطبيعية.

كل هذه الأبعاد تجعل من الاقتصاد الأخضر خيارًا استراتيجيًا لأي مجتمع يسعى نحو تنمية شاملة ومستقبل نظيف وآمن[2].

الفرع الثاني: مجالات الاقتصاد الأخضر.

---

[1] محمد لعقون، زهير بوكريف، دور الإقتصاد الأخضر في تحقيق الأبعاد الأساسية للتنمية المستدامة في الجزائر، مجلة الأبحاث الاقتصادية، البليدة 2، المجلد 18، العدد : 02، 27/ 01/ 2024، ص

[2] زياد العكروت و نيازي كمون، الإقتصاد الأخضر لمواجهة تحديات التنمية المستدامة (دراسة مقارنة لتجارب تونس والسعودية). المجلة العالمية للإقتصاد والأعمال، المجلد 10، العدد 1، 2021، ص 575.

يشمل الاقتصاد الأخضر مجموعة من القطاعات الحيوية التي تساهم بشكل مباشر في تحقيق التنمية المستدامة[3]، وتحويل الأنشطة الاقتصادية نحو أنماط أكثر احترامًا للبيئة، وعليه يمكن تلخيص أهم مجالات الاقتصاد الأخضر في[4] :

أولاً/ الطاقات المتجددة: وذلك بالاعتماد على مصادر طاقة نظيفة مثل: الطاقة الشمسية، طاقة الرياح الطاقة الكهرومائية (من الشلالات والسدود).

هذه الطاقات تُنتج الكهرباء دون تلويث البيئة، وتقلل من الاعتماد على المحروقات.

ثانيًا/ إدارة المياه: وذلك بالعمل على: جمع مياه الأمطار، معالجة مياه الصرف الصحي، إعادة استخدام المياه المعالجة في الزراعة أو الري، وذلك للحد من التبذير وضمان الأمن المائي.

ثالثاً/ الأبنية الخضراء: وتشمل: بناء منشآت تحترم البيئة وتقلل من استهلاك الطاقة، وتعديل الصناعات الحالية لتكون أكثر كفاءة وأقل تلوثًا (خضرنة المصانع والمباني).

رابعًا/ السياحة البيئية: وذلك من خلال: زيادة المساحات الخضراء والمسطحات المائية، التوسع في إنشاء مجمعات سياحية تحترم البيئة، وتشجيع الزوار على اكتشاف الطبيعة دون الإضرار بها.

خامسًا/ إدارة الأراضي: ويتعلق ذلك بـ: حماية المراعي الطبيعية، إعادة التشجير، ودعم الزراعة العضوية التي لا تستعمل المواد الكيميائية المضرة بالتربة والمياه.

سادسًا/ إدارة النفايات: وتشمل: فرز النفايات، إعادة التدوير، الاستفادة من النفايات العضوية في إنتاج السماد أو الطاقة، ومعالجة النفايات الخطرة بطريقة آمنة.

---

[3] تعرف التنمية المستدامة: بأنها صيانة واستدامة الموارد المتعددة في البيئة لتلبية احتياجات البشر الحاليين الاجتماعية والاقتصادية وإدارتها بأرقى التكنولوجيا والعلم المتاحين مع ضمان استمرارية الموارد لرفاهية الأجيال التالية. راجع: – صلاح عباس، التنمية المستدامة في الوطن العربي، مؤسسة شباب الجامعة الاسكندرية، مصر، 2010، ص 17.
–حسونة عبد الغاني، الحماية القانونية للبيئة في إطار التنمية المستدامة، أطروحة دكتواه، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2014/2013، ص 39.

[4] خديجة تواتي، ليندة الحفاني، التعليم والإقتصاد الأخضر، مجلة الإستراتيجية والتنمية، المجلد 11، 2021، ص 13–14.
محمد لعقون، زهير بوكريف، مرجع سابق، ص 111–112.

هذه المجالات تُعد من الركائز الأساسية لأي تحول نحو اقتصاد أخضر، لأنها تمسّ حياتنا اليومية، وتجمع بين حماية البيئة وتحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي.

المطلب الثاني: المبادئ والأهداف الأساسية للاقتصاد الأخضر.

يتميّز الاقتصاد الأخضر عن النمط الاقتصادي التقليدي، إذ لا يكتفي بتحقيق النمو المالي فحسب، بل يسعى إلى بناء اقتصاد أكثر توازناً، استدامة وعدلاً على المدى الطويل، وعليه تتجلى أبرز خصائصه ومبادئه الأساسية في[5]:

أولاً/ تنويع الاقتصاد الوطني وهيكلته بشكل يجعله أكثر تنوعاً وإنتاجية وأقل عرضة لمخاطر الاعتماد على مصدر واحد أو مصادر محدودة: حيث يسعى الاقتصاد الأخضر إلى تقليل الاعتماد على مصدر واحد (مثل النفط) من خلال: تنمية قطاعات إنتاجية جديدة؛ وتحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع والخدمات؛ وزيادة الصادرات وتقليص الواردات؛ تحسين مستوى معيشة الأفراد؛ تعزيز قدرة الاقتصاد على مواجهة الأزمات وتقلبات الأسواق العالمية (مثل انخفاض أسعار النفط).

ثانيًا/ التحول نحو اقتصاد غير نفطي: في ظل تراجع الإيرادات النفطية، يصبح من الضروري إرساء اقتصاد بديل ومستدام، قائم على الطاقة المتجددة، التكنولوجيا، الزراعة البيئية والصناعات النظيفة.

ثالثًا/ الاقتصاد الأخضر أداة لتحقيق التنمية المستدامة: الاقتصاد الأخضر لا يُعتبر بديلاً عن التنمية المستدامة، بل هو وسيلة فعالة لتحقيقها، من خلال: تحقيق نمو اقتصادي يحافظ على البيئة؛ استغلال الموارد الطبيعية دون استنزافها؛ ضمان العدالة بين الأجيال في تقاسم الثروات[6].

---

[5] راجع: –بن موفق زروق، تحفيز الاقتصاد الأخضر لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة في الجزائر على ضوء بعض التجارب الدولية، مجلة دفاتر اقتصادية، جامعة زيان عاشور الجلفة، المجلد 14، العدد 1، 20/ 05 / 2023، ص 649.

– الجودي صاطوري، التنمية المستدامة في الجزائر – الواقع والتحديات–، مجلة الباحث، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، برج بوعريريج، الجزائر، 2016، عدد 16 ، ص 301

[6] راجع: – عنود القبندي، الاقتصاد البيئي "الأخضر" العالم في طريقه لـ"ريو" مرة أخرى، مجلة بيئتنا، الهيئة العامة للبيئة، الكويت، العدد 141، سبتمبر 2011، ص 18.

– اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر : المبادئ والفرص والتحديات في المنطقة العربية استعراض الإنتاجية وأنشطة التنمية المستدامة في منطقة الإسكوا، الأمم المتحدة، العدد 01 ، 2011، ص 21.

رابعًا/ الاستخدام العقلاني للموارد: بما أن الموارد الطبيعية محدودة، فإن الاقتصاد الأخضر: يشجع على استخدامها بشكل ذكي ومدروس يمنع الإفراط في الاستهلاك؛ ويدعم إعادة التدوير وتقليل النفايات.

خامسًا/ توظيف التكنولوجيا الحديثة في خدمة المجتمع: وذلك من خلال توعية السكان بأن الاقتصاد الأخضر يدعم استخدام التقنيات الحديثة لتحسين جودة الحياة؛ ويشجع على توعية الناس بكيفية الاستفادة من التكنولوجيا دون الإضرار بالبيئة؛ و يربط التقدم التكنولوجي بالأهداف الاجتماعية والبيئية.

سادسًا/ استجابة ديناميكية لحاجات المجتمع: يواكب الاقتصاد الأخضر تغير حاجات وأولويات الناس؛ ويشجع على أساليب عيش وأنماط استهلاك تتماشى مع الإمكانيات المتاحة؛ ويساعد على توازن بين النمو الاقتصادي وحماية البيئة.

سابعًا/ حماية التنوع البيولوجي والحد من المخاطر البيئية: حيث يحافظ الاقتصاد الأخضر على البيئة الطبيعية من خلال: حماية الأنظمة البيئية؛ صون الموارد الطبيعية؛ ودعم استدامة التنوع الحيوي،

وتقليل التلوث، وانبعاثات الغازات الدفيئة، وفقدان التنوع البيولوجي، وتدهور الأراضي والموارد المائية.

ثامنًا/ اعتماد مؤشرات تنموية جديدة: وذلك بدلاً من الاعتماد فقط على الناتج المحلي الإجمالي لقياس مستوى التقدم ، ويستخدم الاقتصاد الأخضر بدلا عنها قياسات ومعايير مؤشرات ملائمة للتنمية المستدامة بكافة مكوناتها؛ تشمل: جودة الحياة؛ العدالة الاجتماعية؛ الأثر البيئي؛ رفاهية الأفراد.

تاسعًا/ محاربة الفقر وتحقيق العدالة: حيث يُساهم الاقتصاد الأخضر في تقليص الفوارق الاجتماعية؛ ويُوفر سبل عيش كريمة؛ ويُدعم الحماية الاجتماعية والوصول إلى الخدمات الأساسية.

عاشرًا/ الاستثمار في المستقبل: يعتمد الاقتصاد الأخضر على مبدأ عدالة الأجيال؛ ويُراعي الكلفة البيئية والاجتماعية في تحديد الأسعار والسياسات؛ يستثمر في مشاريع طويلة الأجل تعود بالنفع على الجميع.

إحدى عشر/ الاستهلاك والإنتاج المستدامان: حيث يرتكز الاقتصاد الأخضر على كفاءة استخدام الموارد، ويشجع أنماط إنتاج واستهلاك مسؤولة وصديقة للبيئة.

وعليه فالاقتصاد الأخضر هو طريق نحو تنمية ذكية ومتوازنة، يُراعي الإنسان والطبيعة في آنٍ واحد، وهو خيار استراتيجي لبناء مجتمعات قوية، صحية، وأكثر عدلاً، دون التنازل عن حماية كوكبنا.

المبحث الثاني: دور الاقتصاد الأخضر في الرفع من القدرات الاقتصادية لبلديات ولاية الجلفة.

المطلب الأول: نظرة عامة على الإمكانيات والتحديات في ولاية الجلفة.

تقع الجلفة في سفح الأطلس الصحراوي وبمفترق الطرق من الشمال الى الجنوب، ومن الشرق إلى الغرب، وعليه تشكل همزة وصل بين شمال الجزائر وجنوبها، وتتمركز الجلفة بين أحضان السهوب الوسطى عند التحام الصحراء بالهضاب العليا، ورغم أنها لا تبعد إلا بحوالي 300 كلم جنوب العاصمة الجزائرية، إلا أنّ جزؤها الجنوبي صحراويا، الأمر الذي جعل الشمس تطل على فضاءات فسيحة منها، تحد ولاية الجلفة المدية شمالا، و المسيلة شرقا، وتيارت غربا، ولها حدود جنوبية شرقية مع بسكرة و الوادي و ورقلة ومع الأغواط و غرداية في الجنوب الغربي[7].

وعليه تتميز ولاية الجلفة بموقعها الاستراتيجي في قلب الجزائر، وبمساحتها الشاسعة وتنوعها الطبيعي النسبي، تتربع ولاية الجلفة على مساحة 256,35 32 كم²، وشساعة المساحة أعطت المنطقة تنوعا طبيعيا وتضاريسيا، ويصل عدد السكان إلى حوالي مليوني نسمة.

يعتمد اقتصادها بشكل كبير على قطاع الفلاحة والرعي، بالإضافة إلى بعض الأنشطة الصناعية والتجارية. وتعتبر منطقة رعوية، ومناخ منطقة الجلفة انتقالي في عمومه، بين مناخ البحر الأبيض المتوسط و المناخ الصحراوي؛ إذ يتميز بقساوة الطقس في الشتاء وكثرة موجات الصقيع المنتظمة، وبقلة المطار وعدم انتظامها وامتداد مدة الجفاف وقصر مدة التساقط، و يقدر متوسط قيمة التساقط بين 150 إلى 350 ملم.

ظهرت ولاية الجلفة بمقتضى التقسيم الإداري عام 1974 للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية[8]، ويزيد تعداد السكان للولاية عن 1.223.000نسمة وهي تضم 36 بلدية، و12 دائرة.

---

[7] دراسة مديرية السياحة والصناعة التقليدية بالجلفة، تم الإطلاع عليه يوم 2025/04/17، الساعة 5: 25، https://djelfa.mta.gov.dz/%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D8%B3%D8%A9/

[8] الأمر رقم 74 - 69 المؤرخ في 02 جويلية 1974، يتعلق بالتنظيم الإداري للولاية.

الفرع الأول: إمكانيات ولاية الجلفة.

تحتوي ولاية الجلفة عموما على إمكانيات ضخمة، هامة ومتنوعة (فيزيائية، طبيعية، سياحية) والقيام بتثمينها من شأنه أن يقود الولاية الى حد كبير من التنمية الاقتصادية والاجتماعية، خصوصًا في[9]:

أولاً/ في مجال الطاقة: تتوفر الولاية على خطوط هامة لنقل الطاقة الكهربائية و الغاز و التي تتمثل في خمس منشآت كبرى لنقل الكهرباء بجهد عالي جدا، و أربع خطوط عالية الجهد بـ 220 كيلو واط و 400 كيلواط :

- الجلفة – الاغواط.
- الجلفة– المسيلة.
- الجلفة –البرواقية.
- عين وسارة – تسمسيلت.

وتم انجاز محطة للطاقة الشمسية لانتاج الكهرباء بقدرة 20 ميغا واط ببلدية عين الابل، مع العلم فان اكبر جزء من مساحة المدينة الجديدة لبوغزول يقع في شمال الولاية.

ثانيًا/ في مجال الفلاحة و تربية المواشي : تتمتع ولاية الجلفة بإمكانيات طبيعية مهمة يمكن أن تُساهم بشكل فعّال في تطوير النشاط الفلاحي، خصوصًا في مجال إنتاج الخضروات ذات المردودية العالية وزراعة الأعلاف لتغذية المواشي، حيث تقدر مساحة زراعة الحبوب والأعلاف بأكثر من 77% من المساحة الإجمالية[10]، وتبرز هذه القدرات بشكل خاص في المناطق الواقعة على السفوح الجنوبية للأطلس التلي، والأطلس الصحراوي، إضافة إلى الأراضي المجاورة للأودية والضايات، التي تتميز بتربتها الخصبة ومواردها المائية النسبية.

---

[9] إمكانيات الولاية: الجلفة، https://interieur.gov.dz/Monographie/ar/detail_axe.php?wilaya=17&type=potentialite تم الإطلاع عليه: يوم: 17/ 04/ 2025، الساعة: 12: 50.

دراسة مديرية السياحة والصناعة التقليدية بالجلفة، مرجع سابق.

[10] شيبوط سليمان، الفرص التنموية الضائعة في ولاية الجلفة... واقع الحال ومقتضيات التغيير، نشر بتاريخ:-2020 07-26 23:03:00، وتم الإطلاع عليه: 2025/04/18، الساعة : 19:08

https://www.djelfainfo.dz/ar/enquete/12557.html،

وبالنسبة لتربية المواشي فإن الولاية تملك 500 379 3 رأس غنم و لتطوير هذه الثروة يتطلب حماية وإعادة هيكلة المساحات الرعوية الموجودة و كذلك المزيد من إنتاج الأعلاف هذا من جهة، واستعمال العقلاني للموارد و هذا من جهة أخرى.

ثالثًا/ الغطاء النباتي: تقدر المساحة الغابية بالولاية بـ 791 209 هكتار ، ومعدل التشجير يقارب 6.5 % . وتقع هذه الغابات بالأساس على مستوى جبال ولاد نايل التي تعرف ارتفاعات ابتداء من 1000 م وأيضا موزعة عبر ثلاث مناطق : جبل الصحاري ، و سن الباء الشرقي و الغربي و تعطي هذه المساحات مناخ متوسطي شبه قاري.

و أغلب هذه الغابات هي غابات كثيفة بمساحة 707 71 هكتار أي بنسبة 35 % من المساحة الإجمالية الغابية، و الغابات المتشتتة التي تأتي بعد تدهور الغابات بمساحة 045 81 هكتار.

رابعًا/ طبقات الحلفاء : يوجد 181 533 هكتار من الحلفاء بالولاية ، حيث عرفت هذه المساحة انخفاض كبير بالمقارنة مع سنة 1980 كانت مساحتها 000 810 هكتار، ورغم الأهمية الاقتصادية و البيئية لهذه النبتة لا يوجد أي استغلال لهذه الثروة .

خامسًا/ الموارد المائية: توفر ولاية الجلفة على موارد مائية مهمة تُعزّز من قدراتها في مجال التنمية، خاصة في القطاع الفلاحي، وتعتمد هذه الموارد أساسًا على الأحواض الهيدروغرافية، في حين تُعتبر المياه السطحية نادرة نسبياً في الولاي، وتضم الجلفة ستة أحواض هيدروغرافية، من بينها أربعة معروفة وهي: حوض عين وسارة، حوض وادي الطويل، حوض زهرس، أما الأحواض الأخرى، فهي تقع في الجهة الجنوبية للولاية، لكنها لا تزال أقل شهرة أو استغلالًا.

كما تحتضن الولاية مشروعًا استراتيجياً كبيرًا يتمثل في تحويل مياه الصحراء من الجنوب نحو الشمال، وهو مشروع من شأنه أن يدعم التنمية المحلية، حيث من المتوقع أن تستفيد منه 22بلدية عبر الولاية.

الفرع الثاني: تحديات تواجه الولاية.

تواجه الولاية تحديات عديدة تشمل:

أولاً/ هشاشة القطاع الفلاحي: الاعتماد على الزراعة البعلية يجعل القطاع عرضة لتقلبات المناخ والجفاف.

ثانيًا/ محدودية التنويع الاقتصادي: تعتمد على الفلاحة والرعي. أي ضعف القطاعات الأخرى غير الفلاحة والرعي.

ثالثًا/ تدهور البيئة: التصحر وتدهور الأراضي والموارد المائية.

رابعًا/ ارتفاع معدلات البطالة: خاصة بين الشباب.

خامسًا/ ضعف البنية التحتية الاقتصادية.

المطلب الثاني: سبل الرفع من القدرات الاقتصادية لبلديات ولاية الجلفة.

الفرع الأول: الهدف من دعم الاقتصاد المحلي في بلديات ولاية الجلفة.

إن الهدف من دعم الاقتصاد المحلي في بلديات ولاية الجلفة يكمن في :

أولاً/ تنويع النشاط الاقتصادي.

ثانيًا/ خلق فرص عمل محلية دائمة.

ثالثًا/ تثمين الموارد الطبيعية والمحلية.

رابعًا/ تعزيز قدرات الجماعة المحلية على التسيير الاقتصادي.

الفرع الثاني: استراتيجيات الاقتصاد الأخضر لدعم الاقتصاد المحلي في بلديات الجلفة

لدعم الاقتصاد المحلي في بلديات ولاية الجلفة يمكن تبني مجموعة من استراتيجيات الاقتصاد الأخضر للاستفادة من إمكانيات ولاية الجلفة والتغلب على تحدياتها، وتشمل ما يلي:

أولاً/ تعزيز الزراعة المستدامة والإنتاج العضوي[11]:

---

[11] " الزراعة العضوية تمثل أهم أنماط الزراعة الحديثة والمستدامة والتي تعتمد على استخدام المواد العضوية من داخل المزرعة والناتجة عن بقايا المحاصيل وتربية الحيوانات وزراعة المحاصيل البقولية كما تعتمد على وسائل وأساليب غير كيميائية للسيطرة على الآفات، مما يجعلها بعيدة عن استخدام الأسمدة الكيميائية والمبيدات ومواد المكافحة الضارة بالصحة العامة، كما لا يسمح فيها باستخدام السلالات والكائنات المحورة وراثيا، ويؤدي بها إلى إنتاج محاصيل زراعية بوسائل سليمة بيئيا واجتماعيا واقتصاديا، تحافظ بها على الموارد الطبيعية، خصوبة التربة الماء والتنوع الإحيائي، وتزيد من الإنتاج الزراعي الحالي والمستقبلي بدون استخدام المدخلات الخارجية، وعلى هذا الأساس اعتبرت الزراعة العضوية نظام إنتاجي شامل وصديق للبيئة ينتج عنها فوائد كثيرة تعود على البيئة والمجتمع بما في ذلك المنتجين والمستهلكين"، راجع: غردي محمد، الزراعة العضوية ودورها في تعزيز الأمن الغذائي وتحقيق التنمية المستدامة، مجلة الأبحاث الاقتصادية، لجامعة البليدة 2 ، العدد 13، ديسمبر 2015 ، ص 130-131.

1- تشجيع الممارسات الزراعية الصديقة للبيئة: تبني تقنيات الري الحديثة لترشيد استهلاك المياه، استخدام الأسمدة العضوية والمكافحة البيولوجية للآفات، تطبيق نظام الدورة الزراعية للحفاظ على خصوبة التربة.

2- دعم الإنتاج العضوي: توفير الدعم الفني والمالي للمزارعين للتحول إلى الزراعة العضوية، وإنشاء علامات تجارية للمنتجات العضوية من الجلفة وتسويقها على المستوى الوطني والدولي.

3- تعزيز الزراعة الرعوية المستدامة: تطبيق نظم الرعي الدوراني للحفاظ على الغطاء النباتي ومنع تدهور المراعي، وتشجيع تربية سلالات محلية مقاومة للظروف المناخية القاسية.

ثانيًا/ تطوير الطاقات المتجددة[12]:

1- الاستثمار في الطاقة الشمسية: الاستفادة من سطوع الشمس العالي في المنطقة لإنشاء مشاريع صغيرة ومتوسطة لتوليد الكهرباء من الطاقة الشمسية، سواء للاستهلاك المحلي أو لبيع الفائض للشبكة الوطنية.

2- استغلال طاقة الرياح: دراسة إمكانية إنشاء مزارع رياح صغيرة في المناطق المناسبة لتوليد الكهرباء.

3- تشجيع استخدام السخانات الشمسية: دعم تركيب السخانات الشمسية في المنازل والمؤسسات لتقليل الاعتماد على الطاقة التقليدية.

ثالثًا/ دعم السياحة البيئية[13] والمستدامة[14]:

1- تثمين التراث الطبيعي والثقافي: تطوير مسارات سياحية إيكولوجية تستند إلى استكشاف المناطق الطبيعية الخلابة (مثل السهوب والواحات القليلة)، والتعريف بالتراث الثقافي المحلي (العادات والتقاليد والحرف اليدوية).

---

[12] محمد لعقون، زهير بوكريف، مرجع سابق، ص 118-119.

[13]" تعرف السياحة البيئية حسب الصندوق العالمي للبيئة بأنها السفر إلى المنطق الطبيعية التي لم يلحق بها تلوث ولم يتعرض توازنها الطبيعي إلى خلل وذلك لاستمتاع بمناظرها ونباتاتها وحيواناتها البرية"، راجع: لاكسي فوزية، السياحة البيئية كإستراتيجية لتحقيق التنمية المستدامة (عرض تجارب بعض الدول العربية)، مجلة الاقتصاد والبيئة، المجلد 04، العدد 01، 2021/04/30، ص 139.

[14] غردي محمد، مرجع سابق، ص 135.

2- تشجيع إقامة مشاريع سياحية صديقة للبيئة: دعم إنشاء فنادق ومخيمات إيكولوجية تحترم المعايير البيئية وتستخدم الطاقات المتجددة وتقلل من النفايات.

3- إشراك المجتمعات المحلية: ضمان استفادة السكان المحليين من عائدات السياحة وتوفير فرص عمل لهم في هذا القطاع.

رابعًا/ تطوير الصناعات الحرفية والمنتجات المحلية المستدامة[15]:

1- دعم الحرفيين والصناع التقليديين: توفير التدريب والتأهيل والدعم المالي والتسويقي للحفاظ على الحرف التقليدية وتطوير منتجات مستدامة تعكس الهوية المحلية.

2- تشجيع استخدام المواد الأولية المحلية والمستدامة: دعم الصناعات التي تعتمد على المواد الخام المتوفرة في المنطقة بشكل مستدام، مثل الصوف والجلد والأخشاب المحلية.

3- إنشاء علامات تجارية للمنتجات المحلية: تطوير علامات تجارية مميزة للمنتجات الحرفية والغذائية المحلية وتسويقها على نطاق أوسع.

خامسًا/ تعزيز إدارة النفايات والاقتصاد الدائري[16]:

1- تطبيق نظام فرز النفايات من المصدر: توعية السكان وتوفير البنية التحتية اللازمة لفرز النفايات القابلة لإعادة التدوير.

2- دعم مشاريع إعادة تدوير النفايات: تشجيع إنشاء وحدات صغيرة ومتوسطة لإعادة تدوير البلاستيك والورق والمعادن والمواد العضوية وتحويلها إلى منتجات جديدة أو طاقة.

---

[15] راجع: خليفة عبد الحليم زايد مراد، مجلة طبنة للدراسات العلمية الأكاديمية، آليات إسهام الصناعات التقليدية والحرف في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، المجلد: 05، العدد:02، 2022/11/09، ص 1758-1759.

[16] "الاقتصاد الدائري هو وسيلة جديدة لخلق القيمة، والازدهار في نهاية المطاف. فهو يعمل على إطالة عمر المنتج من خلال تحسين التصميم والخدمة ونقل النفايات من نهاية سلسلة التوريد إلى البداية باستخدام الموارد بشكل أكثر، راجع: أحططاش نشيدة، دور إدارة النفايات في استدامة الاقتصاد الدائري لتحقيق التنمية المستدامة الخضراء دراسة حالة الجزائر، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 07، العدد 02، 08/01 /2021، ص 770.

3-تشجيع الصناعات التي تستخدم المواد المعاد تدويرها: دعم الشركات التي تعتمد على المواد المعاد تدويرها كمواد أولية في عمليات الإنتاج.

سادسًا/ بناء القدرات والتعليم الأخضر[17]:

1- إدراج مفاهيم الاقتصاد الأخضر في المناهج التعليمية: توعية الأجيال الشابة بأهمية الاستدامة وحماية البيئة.

2- تنظيم دورات تدريبية وورش عمل: بناء قدرات الفاعلين المحليين (المزارعين، الحرفيين، رواد الأعمال، المسؤولين المحليين) في مجال الاقتصاد الأخضر.

3- دعم البحث العلمي والابتكار: تشجيع البحث في المجالات المتعلقة بالتكنولوجيا الخضراء والحلول المستدامة التي تتناسب معContext ولاية الجلفة.

الفرع الثالث: التحديات ومتطلبات النجاح.

يتطلب تطبيق استراتيجيات الاقتصاد الأخضر في ولاية الجلفة تضافر جهود مختلف الفاعلين (الدولة، الجماعات المحلية، القطاع الخاص، المجتمع المدني) ومواجهة بعض التحديات، بما في ذلك:

أولاً/ الحاجة إلى استثمارات كبيرة: يتطلب التحول نحو الاقتصاد الأخضر استثمارات في البنية التحتية والتكنولوجيا والتدريب.

ثانيًا/ تغيير العقليات والممارسات: يتطلب تبني ممارسات مستدامة تغييرًا في سلوك الأفراد والمؤسسات.

---

[17] يشير التعليم الأخضر إلى البرامج والمبادرات والممارسات التعليمية التي تركز على تعزيز الاستدامة البيئية والحفاظ عليها. وهي تشمل مجموعة واسعة من الموضوعات، بما في ذلك الطاقة المتجددة، والحد من النفايات، والحفاظ على المياه، والزراعة المستدامة، والممارسات الصديقة للبيئة في صناعات مثل النقل والبناء .ويساعد التعليم الأخضر في توضيح معنى الاستدامة وفهمها، ويسعى لتدريب الطلاب على المشاركة في أنشطة وممارسات عملية بهدف تعزيز المهارات الحياتية التي تتسق مع الاستخدام الصحيح للموارد، وتوظيف التكنولوجيا المتطورة في خلق بيئة محفزة لبناء مهارات الإبداع والابتكار والمشاركة الاجتماعية وتنمية الثقافة الفكرية والتواصل الفعال بين جميع عناصر العملية التعليمية وفق معايير صديقة للبيئة. **راجع:** مـــازن حســـن جاسم الحسني، لمـــى عبـد المنـاف رحيـــم ، جامعة واسط، وتم الأطلاع عليه يوم: 18/04/ 2025، الساعة 17:57.
https://sus.uowasit.edu.iq/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B9%D9%84%D9%8A%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AE%D8%B6%D8%B1

ثالثًا/ ضمان مشاركة المجتمعات المحلية: يجب إشراك السكان المحليين في تصميم وتنفيذ وتقييم المشاريع الخضراء لضمان تحقيق التنمية المستدامة والشاملة.

رابعًا/ توفير الإطار القانوني والتنظيمي الداعم: يجب على الدولة توفير قوانين ولوائح تحفز الاستثمار في الاقتصاد الأخضر وتسهل عمل المؤسسات الخضراء.

الفرع الرابع: المشاريع المقترحة للرفع من القدرات الاقتصادية لبلديات ولاية الجلفة وآليات التسيير ومصادر التمويل المقترحة.

أولاً/ المشاريع المقترحة للرفع من القدرات الاقتصادية لبلديات ولاية الجلفة:

1- مشروع مركز تجميع وتثمين صوف الأغنام[18]:

أ) **النشاط** :تجميع، تنظيف، تصنيف، تغليف، وتوجيهه نحو الصناعة أو التصدير.

ب) **النتائج** :توفير دخل للرعاة، خلق فرص عمل، استثمار في سلسلة قيمة محلية.

ج) **الشركاء المحتملون** :مديرية الفلاحة، الحرفيين، ANADE، غرف التجارة والصناعة.

2- مشروع تنمية الزراعات البديلة (كالزراعة البيولوجية أو الزيتون)[19]:

أ) **النشاط** :تشجيع الزراعة الذكية والمقاومة للجفاف، مثل الصبار، الزعتر، الحبوب التقليدية.

ب) **الفئات المستهدفة** :الفلاحون الصغار، التعاونيات.

ج) **الإضافة** :منتجات عالية القيمة التسويقية.

3- مشروع السياحة البيئية والثقافية[20]:

---

[18] الجلفة : أعين الخواص "تغفل" عن الاستثمار في الصوف، وكالة الأنباء الجزائرية، أدرج يوم : الأربعاء, 28 جوان 2017 11:50، https://www.aps.dz/ar/regions/44842-2017-06-28-11-08-43
-دراسة جدوى اولية لمشروع تجميع و تسويق صوف الأغنام، المكتبة الزراعية الشاملة، : https://www.agro-lib.site/2024/02/blog-post_91.html

[19] زراعة الزيتون: شعبة إستراتيجية في تطور مستمر بجنوب البلاد، وكالة الأنباء الجزائرية، أدرج يوم : الأربعاء 10 ماي 2017، الساعة: 12:23، وتم الإطلاع عليه يوم: 18/04/ 2025، الساعة 18:07.
https://www.aps.dz/ar/regions/42937-2017-05-10-11-26-33

[20] راجع: لاكسي فوزية، مرجع سابق، ص 140-141.

راجع: - القانون رقم: 03-01 المؤرخ في 16 ذي الحجة عام 1423 هـ الموافق لـ 17 فبراير سنة 2003، يتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 11 ، الصادر في 19 فبراير سنة 2003م.

أ) تنظيم رحلات سياحية صحراوية وجبلية؛ هناك شلالات وانهار مائية في منطقة عمورة، بالاضافة إلى المعلم السياحي العالمي جبل حجر الملح ثالث جبل ملحي في العالم يمكن أن يستغل لجذب السواح الأجانب، وكذلك السياحة الجبلية كذلك متوفرة مثل جبال حواص وقطية وسن الباء....الخ. والسياحة الحموية هي الأخرى موجودة ولها ميزة تنافسية نظرا لنوعية الماء المعدني العلاجي؛ مثال الحمام المعدني ببلدية الشارف[21]

ب) تهيئة مواقع أثرية (مثل زكار وواد جدي).

ج) استغلال الثقافة الشعبية (اللباس، الشعر الملحون، الأكل التقليدي).

د) خلق بيوت ضيافة وشبكة مرشدين محليين.

4- مشروع وحدة إنتاج حرفي (صوف، جلديات، ألبسة تقليدية)[22]:

- القانون رقم 1003 المؤرخ في 19 جمادى الأولى عام 1424 هـ الموافق لـ 19 يوليو سنة 2003، يتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 43، الصادر في 20 يوليو سنة 2003 م، المعدل والمتمم.

- القانون رقم 99-01 المؤرخ في 19 رمضان عام 1419 هـ الموافق لـ 06 يناير سنة 1999 المحدد للقواعد المتعلقة بالفندقة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية،
العدد 02، الصادر في 10 يناير سنة 1999.

- القانون رقم 99-106 المؤرخ في 18 ذي الحجة عام 1419 هـ الموافق لـ 04 أفريل سنة 1999 ، يُحدد القواعد التي تحكم نشاط وكالة السياحة والأسفار، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 24 الصادر في 07 أفريل سنة 1999.

-القانون رقم 2001 المؤرخ في 27 رمضان عام 1422 هـ الموافق لـ 12 ديسمبر سنة 2001 المتعلق بتهيئة الإقليم والتنمية المستدامة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 77، الصادر في 15 ديسمبر سنة 2001 م.

- القانون رقم 03-01 المؤرخ في 10 ذي الحجة عام 1423 هـ الموافق لـ 17 فبراير سنة 2003، يتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 11، الصادر في 19 فبراير سنة 2003م.

[21] شيبوط سليمان، مرجع سابق.

[22] في اللقاء الذي نظمته الجمعية المحلية "تمكين" ضمن مشروعها تحت عنوان "سبل تنموية في خدمة الإستدامة"، أن الصوف كمادة أولية خام "يمثل اقتصاد محلي بامتياز، من شأنه خلق الثروة من خلال استحداث وحدات إنتاجية تحويلية كفيلة بضمان استقطاب يد عاملة مؤهلة وذات اختصاص."راجع: الجلفة: نقص الاهتمام بصوف الأغنام كمادة أولية قابلة للتحويل، عرض يوم: 05/24 /2022، على الساعة: 14:12، وتم الأطلاع عليه يوم: 04/18/ 2025، الساعة 14:16، https://www.aps.dz/ar/regions/126311-2022-05-24-15-14-47

- راجع: خليفة عبد الحليم زايد مراد، مرجع سابق، ص 1760-1761.

أ) إنتاج وتسويق الزرابي، البرانس، الأحذية التقليدية.

ب) البيع عبر الأسواق والمشاركة في معارض وطنية.

ج) يمكن ربطه بالتجارة الإلكترونية المحلية.

5- مشروع إدارة النفايات والاقتصاد الدائري[23]:

أ) **تحويل النفايات من مصدر لنفقات الى مورد مالي:** وهذا من خلال عملية إعادة تدوير التي تدر الموارد المالية، ففي الدول المتقدمة يتم إعادة تدوير أكثر من ثلث النفايات

ب) **الحد من الآثار البيئية للنفايات:** ومن خلال الحد من انبعاثات الكربون والغازات المضرة بالبيئة؛

ج) تحسين مستوى المعيشة: بتوفير موارد مالية إضافية للعائلات الصغيرة التي تقوم بجمع النفايات وإعادة بيعها؛

د) توفير مناصب عمل جديدة في مجال جمع فرز وإعادة تدوير النفايات.

6- مشروع مركز دعم المقاولين المحليين[24]:

أ) تكوين في إعداد المشاريع، التسويق، التمويل.

ب) مرافقة في إعداد الملفات لـANADE ، ANGEM، .CNAC

-تم تحديد تعريف جزائري للصناعة التقليدية والحرف بصدور الأمر رقم 96-01 المؤرخ في 10/01/1996 المحدد للقواعد التي تحكم الصناعة التقليدية والحرف والنصوص التطبيقية لها،

– وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مدونة النصوص القانونية والتنظيمية الخاصة بقطاع الصناعة التقليدية 01 المؤرخ في 19 شعبان 1416 هـ الموافق ل 10 يناير 1996، المحدد للقواعد – والحرف لسنة 2005 ، الأمر رقم 96 التي تحكم الصناعة التقليدية والحرف.

[23]راجع: أحططاش نشيدة، مرجع سابق، ص 770. في أهمية إدارة النفايات والاقتصاد الدائري.

-ا لمرسوم التنفيذي رقم 09-19 المؤرخ في 23 محرم 1430 الموافق لـ 20 يناير 2009 المتضمن تنظيم نشاط جمع النفايات الخاصة

[24] راجع: الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية، الفكر الاقتصادي والشراكة الهادفة، تم الإطلاع عليه يوم: 2025/04/18.

https://moukawil.dz/knowledgebase/nesda/

-الأمر رقم 01-03 ، المتعلق بتنمية الاستثمار والنظام المطبق على الاستثمارات الوطنية والأجنبية المندرجة في إطار الأنشطة الاقتصادية لإنتاج السلع والخدمات، فضلاً عن الاستثمارات التي تنجز في إطار منح الامتيازات و / أو الرخص، بالإضافة إلى الحوافز الضريبية وغير الضريبية والجمركية المنصوص عليها في القانون العام، الجريدة الرسمية، العدد 47 ، 4 أوت 2001، ص 4.

- المرسوم التنفيذي رقم 05 165 ، يتعلق بإنشاء جهاز جديد للتشغيل سميت الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة، الجريدة الرسمية العدد 32 ، 4 ماي 2005

- المرسوم التنفيذي رقم 96-296، يتعلق بإنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ ، الجريدة الرسمية العدد 52، 8 سبتمبر 1996

- المرسوم التنفيذي رقم 03/78 ، يتعلق بحاضنات الأعمال، الجريدة الرسمية، العدد 13، 25 فبراير 2003

ج) فضاء عمل جماعي (coworking) للشباب.

7) دعم المستثمرين[25]:

تعمل مديرية السياحة والحرف اليدوية على دعم المستثمرين من خلال عدة عمليات من بينها:

- مساعدة وإرشاد المستثمرين بشأن الإجراءات الواجب اتباعها في تحقيق مشاريعهم السياحية.
- الحصول على ائتمان بنكي والاستفادة من الدعم.
- بمختلف اتجاهات الولايات المعنية بالاستثمار.
- مع سجل المركز الوطني للتجارة.
- مع الوكالة الوطنية لتنمية الاستثمار."ANDI"
- دليل عملي لاهتمام المستثمر في مجال السياحة تم تدشينه على النت منذ 2012 ويتم تحديثه بشكل دائم.

ثانيًا/ مصادر التمويل المقترحة:

1-الصندوق البلدي المشترك.

2-برامج دعم الدولة الجزائرية(ANESE ، (...ANADE).

3-منظمات التعاون الدولي(GIZ ، (...UNDP).

4-مساهمات الجالية في الخارج (استثمار اجتماعي).

ثالثًا/ آليات التسيير:

1-لجنة قيادة من البلدية + ممثلين شباب + خبراء.

---

[25]الاستثمار، مديرية السياحة والصناعة التقليدية الجلفة، تم الإطلاع عليه يوم: 2025/04/19 ، الساعة : 11:43
https://djelfa.mta.gov.dz/%D9%83%D9%8A%D9%81%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B3%D8%AA%D8%AB%D9%85%D8%A7%D8%B1/%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%AB%D9%85%D8%A7%D8%B1/
-قانون رقم 22-18 المؤرخ في 24 جويلية 2022 يتعلق بالاستثمار https://www.mfa.gov.dz/ar/economic-diplomacy/invest-in-algeria/legal-framework .

2–تعيين مدير مشروع محلي.

3–وضع مؤشرات KPI لمتابعة الأثر الاقتصادي والاجتماعي.

4– تفعيل منصات رقمية للشفافية والمشاركة.

الخاتمة :

يمثل الاقتصاد الأخضر فرصة حقيقية لدعم وتنمية الاقتصاد المحلي في ولاية الجلفة بشكل مستدام من خلال تبني استراتيجيات تركز على الزراعة المستدامة، والطاقات المتجددة، والسياحة البيئية، والصناعات الحرفية المستدامة، وإدارة النفايات، وبناء القدرات، يمكن للولاية أن تحقق نموًا اقتصاديًا مستدامًا يخلق فرص عمل ويحسن مستوى معيشة السكان مع الحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية للأجيال القادمة. يتطلب تحقيق ذلك رؤية استراتيجية واضحة، وتخطيطًا فعالًا، وتنسيقًا بين مختلف الجهات الفاعلة، ومشاركة واسعة من المجتمع المحلي.